

تمكين المرأة اقتصادياً في العراق: تحليل المعوقات والسياسات الحكومية

***Women's Economic Empowerment in Iraq: Analyzing
Barriers and Governmental Policies***

م.د. عبير مرتضى حميد السعدي: مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء.

Dr. Abeer Murthada Hamid Alsa'ady: Strategic Studies Center, Karbala University.

Email: rihan9927@gmail.com

الملخص:

يتناول البحث أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة كأحد الأبعاد الرئيسية للتمكين، مع التركيز على واقع المرأة العراقية في التمكين الاقتصادي من خلال تحليل مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة التي وضعها صندوق الأمم المتحدة. وأظهرت نتائج الدراسة أنه بالرغم من بعض التقدم في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية، إلا أن الفجوة الاقتصادية بين الجنسين في العراق مازالت واسعة، فمازال معدل مشاركة المرأة في قوة العمل منخفضة ومساهمتها في القطاع العام أكثر من القطاع الخاص، إضافة إلى أغلب المهن التي تعمل فيها هي مهن بسيطة يدوية وحرفية، وأغلب الأجور التي ستحصلها هي أجور متدنية مقارنة بالرجل، مما يقلل من فرص التخفيف من حدة الفقر والبطالة بين النساء في المجتمع، كما تناولت الدراسة التحديات القانونية والشخصية والاجتماعية والتمويلية والإدارية التي تواجهها المرأة، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مجموعة من الإحصاءات الرسمية والتقارير المحلية والدولية وبعض الدراسات السابقة في هذا الشأن. وفي ختام الدراسة أوصت بضرورة خلق بيئة تمكينية من خلال مراجعة التشريعات والإطار القانوني والمالي والممارسات الاجتماعية التي تقيد عمل المرأة وتحديد آليات منعها في المناطق الريفية والحضرية لتعزيزها اقتصاديا. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تنسيق الجهود الحكومية. مشاريع واستراتيجيات تمكين المرأة ومراقبة تنفيذها.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادية، المعوقات، السياسات الحكومية.

Abstract:

The research addresses the importance of women's economic empowerment as a basic dimension of empowerment, with a focus on the reality of Iraqi women in economic empowerment through an analysis of women's economic empowerment indicators developed by the United Nations Fund. The results of the study showed that despite some progress in areas such as education and health care, the economic gap between genders in Iraq remains wide. The rate of women's participation in the labor force remains low, and their contribution to the public sector is higher than

their contribution to the private sector. In addition, most of the professions they work in are manual and artisanal, and their wages are lower compared to men. This reduces the chances of alleviating poverty and unemployment among women in society. The study also addressed the legal, personal, social, financial and administrative challenges faced by women, using the descriptive analytical approach with a set of official statistics, local and international reports, and some previous studies on this subject. In conclusion, the study recommended the need to create an enabling environment by reviewing legislation, legal and financial frameworks, and social practices that restrict women's work and identifying mechanisms to prevent this in rural and urban areas to enhance their economic empowerment. Moreover, there is a need for government coordination, projects and strategies to empower women and monitor their implementation.

Keywords: economic empowerment, obstacles, government policies.

المقدمة:

يعتبر اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وزيادة نسبة مشاركتها في سوق العمل من المسائل الحيوية التي تسهم في تحقيق مكاسب اقتصادية متعددة، بما في ذلك الحصول على فرص عمل توفر لها مصدرًا مستدامًا للدخل، والاستفادة الأمثل من الموارد البشرية المتاحة على الصعيد الوطني، مما يسهم في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة نتيجة المشاريع التي تقوم بها النساء، سواء كانت صغيرة أو متوسطة الحجم، والتي تسهم بشكل إيجابي وفعال في تعزيز الاقتصادات الوطنية ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل التحديات الاقتصادية الحالية، والتحويلات المستمرة في اقتصاديات السوق والخصخصة والعولمة، وتحديات تقليل معدلات البطالة.

على الرغم من الجهود الحكومية والمبادرات المحلية والإقليمية لتحسين واقع المرأة، خاصة في المجال الاقتصادي، إلا أن هناك تفاوتًا كبيرًا ما زال يؤثر على الجنسين في العراق. وفقًا لمؤشر الأمم المتحدة

للمساواة بين الجنسين بين الدول العربية، احتل العراق مرتبة منخفضة في هذا المؤشر، حيث جاء في المرتبة ١٤٥ من بين ١٩١ دولة، وذلك بقيمة تبلغ ٠.٥٥٨ خلال عام ٢٠٢١.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والمشاركة السياسية، كما يظهر تحليل مؤشرات التمكين الاقتصادي، فإن الفجوة الاقتصادية لا تزال واضحة، ومشاركة المرأة في المجال الاقتصادي لا تزال محدودة، مما يُقلل من فرص التخفيف من حدة الفقر والبطالة بين النساء في المجتمع. ومن أبرز التحديات التي تواجه المرأة تقليل معدل مشاركتها في سوق العمل، والتمثيل غير المتناسب للمرأة في القطاعين العام والخاص، إضافةً إلى تفاوت مشاركتها في العمل المأجور وغير المأجور، وهذا يعود لمجموعة من التحديات القانونية والشخصية والاجتماعية والمالية والإدارية التي تواجهها المرأة.

تهدف هذه الدراسة إلى طرح إطار نظري حول تمكين الاقتصادي للمرأة في المبحث الأول، وتحليل واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق وإمكانية معالجة مشاكل المجتمع (الفقر والبطالة) وفق مؤشرات التمكين الاقتصادي في المبحث الثاني. كما سيتناول البحث أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة اقتصادياً في العراق وأهم السياسات والإجراءات الحكومية لتمكين المرأة اقتصادياً.

في الختام، توصي الدراسة بضرورة خلق بيئة تمكينية من خلال مراجعة التشريعات والأطر القانونية والمالية والممارسات الاجتماعية التي تقيد عمل المرأة في المناطق الريفية والحضرية من أجل تعزيز دورها الاقتصادي. إضافةً إلى ذلك، هناك حاجة ملحة لتنسيق الجهود الحكومية لوضع استراتيجيات خاصة لتمكين المرأة تضم مجموعة من المشاريع والبرامج التي تتابع وتنفذ وتقيم بشكل مستمر لتحقيق الأهداف المرجوة.

مشكلة البحث:

نظراً للتحديات الكبرى التي تواجه المرأة في العراق مثل البطالة والفقر والحرمان فضلاً عن التمييز الجنسي وعدم المساواة، فإن أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة كحل لهذه المشاكل تصبح واضحة. لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ١- ما هو وضع التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق؟
- ٢- ما هي أهم المعوقات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة؟

٣- وما هو دور الحكومة في دعم وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؟

فرضية:

إن تعزيز دور المرأة في القطاع الاقتصادي في العراق من خلال تزويدها بالتعليم والتدريب وتنمية المهارات والفرص الكافية لدعم ريادة الأعمال، فإن ذلك سيؤدي إلى تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يمكن أن يساعد في التخفيف من حدة مشاكل البطالة والفقر والفوارق بين الجنسين.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كون أن التمكين الاقتصادي للمرأة أحد السبل الفعالة للتقليل من مستويات الفقر والبطالة خاصة بين النساء فضلاً عن مشاكل مجتمعية أخرى، كونه يمكن أن يؤدي إلى استقلاليتهم المالية وتحسين مستوى معيشتهم ومعيشة أسرهم، لذا فإن دراسة تحليل واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق والعوائق والسياسات الحكومية وغير الحكومية، ستساعدنا في تكثيف الجهود لدعم المرأة وتوفير البيئة المناسبة لتطوير قدراتهم واستثمار إمكانياتهم التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- ١- طرح إطار نظري حول التمكين الاقتصادي للمرأة.
- ٢- تحليل واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق وإمكانية معالجة مشاكل المجتمع (الفقر والبطالة) وفق مؤشرات التمكين الاقتصادي.
- ٣- استعراض أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة اقتصادياً في العراق.
- ٤- السياسات والإجراءات الحكومية لتمكين المرأة اقتصادياً.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث. وتم جمع البيانات والمعلومات من مصادر متنوعة، مثل الدراسات والأبحاث السابقة، التقارير السنوية والإحصاءات الرسمية الدولية والمحلية.

المبحث الأول: إطار نظري حول التمكين الاقتصادي للمرأة

في فهمنا لمفهوم تمكين المرأة نجد أنه يعتمد بشكل كبير على عنصر القوة الذي يعد المصدر الأساسي لعملية التمكين. وترتبط القوة بشكل عام بالقدرة على القيام بأشياء معينة، والتي يتم التعبير عنها بالشعور بالمسؤولية والرغبة في اتخاذ القرارات والتصرف بحرية. إن مفهوم تمكين المرأة يشمل على عدة أبعاد منها: السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، في هذه الدراسة، نركز بشكل خاص على التمكين الاقتصادي للمرأة.

أولاً: مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة

إن مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة ليس جديداً، بل تأسست جذوره في الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان مثل الإعلان عن حقوق الإنسان عام ١٩٤٥، وإعلان فيينا لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣. وتوسعت هذه الأفكار وتطورت خلال فترة التسعينيات، حيث تم ربطها بالعديد من المفاهيم الأخرى مثل المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية. وأصبح مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة أحد المفاهيم الشائعة في مجال التنمية وحقوق المرأة، حيث حل مفهوم التمكين محل مفاهيم أخرى مثل التقدم والرخاء والتخفيف حدة الفقر والمشاركة المجتمعية، وأصبحت المؤتمرات المحلية والدولية تضع اهتماماً كبيراً للتمكين الاقتصادي والبحث عن السبل التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور المرأة ومساهمتها الفعالة في تنمية المجتمع. لذا عرف تمكين المرأة على مستوى الفرد بأنه "عملية شمولية تبدأ بإدراك المرأة ذاتها، وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة، وقدرتها على اتخاذ القرار"، أما على المستوى الجماعي فهو "قدرة النساء على المشاركة في عملية التنمية، وخلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية، والقدرة على الانضمام إلى مجموعات وضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن، وتنتهي بتمثيل أكثر للنساء في مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي".^(١) لذا يمكن أن ينظر إلى التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه "تقوية وتعزيز المرأة اقتصادياً بدخل يمكنها من تلبية احتياجاتها واحتياجات أسرته، وكذلك تنمية قدراتها على الوصول إلى تأسيس مشاريع اقتصادية خاصة أو الحصول على وظائف في المؤسسات الإنتاجية والخدمية" أي أنها "تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع اقتصادي أعلى،

(١) خديجة فورواخرون، التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض دول المغرب العربي، بحث منشور في كتاب مؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة، ٢٠٢١، ص ٣٨٧.

وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية وهي الأجور ورأس المال والملكيات العينية، وهو يمنحها في الدرجة الأولى الاستقلالية مادية مباشرة^(٢). أما التعريف الإجرائي للتمكين الاقتصادي للمرأة بأنه "تعزيز قدرات ومهارات المرأة ورفع كفاءتها الإنتاجية وزيادة مشاركتها في سوق العمل من خلال توفير فرص عمل أو إتاحة مشروعات تدر لها دخلا تستطيع من خلاله الاعتماد على نفسها.^(٣)

ثانيا: أهمية وأهداف التمكين الاقتصادي للمرأة.

من خلال طرحنا للمفاهيم السابقة يمكن أن نستنتج أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال:

١. يسمح لها بإعادة ترتيب علاقتها مع المحيط الحيوي الذي تعيش فيه.
٢. يوسع مجال حريتها الاجتماعية والفكرية.
٣. يساعدها على ترميم جزء كبير من التشوهات الاجتماعية التي انصبت وتنصب عليها.
٤. للتمكين الاقتصادي قدرة على إعادة صياغة العلاقات بين ذاتها ومع الآخرين.^(٤)
٥. للتمكين الاقتصادي دور في تقليل نسب البطالة خلال إيجاد فرص عمل للنساء الباحثات عنه في سوق العمل لتحسن الوضع الاقتصادي لأسرتها.
٦. للتمكين الاقتصادي دور في تشجيع المرأة على إنشاء مشاريعها الصغيرة سواء كانت فردية أو منشآت أعمال؛ مما يحقق لها دخلا إضافيا ويقلل من الضغوط الاجتماعية والمشاكل الأسرية الناجمة من الفقر والعوز برفع مستوى معيشتها.
٧. للتمكين الاقتصادي أثر في تفعيل الدور النسوي في صنع القرار والمشاركة فيه خلال مبدأ العدالة والمساواة والديمقراطية على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

^(٢) مثيرة سلامة، إيمان بية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع ٣، ٢٠١٣، ص ٥٢.

^(٣) هدى إبراهيم أحمد هلال، تمكين المرأة اقتصاديا.. توجه متجدد نحو التنمية المستدامة، مها رضوان محمد مصطفى، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٢٢، ص ٢٦٠.

^(٤) مثيرة سلامة، مصدر سابق، ص ٥٢.

٨. يساهم التمكين في رفع إمكانية المرأة العلمية والتقنية وتنمية قدراتها المهنية التي تسهم بشكل فعال بتكوين شخصية المرأة وقدرتها على إنجاز المهمات والتعلم المستمرين.
٩. التمكين يساعد المرأة بإنشاء المشاريع الصغيرة التي تقوم بها بشكل فردي أو منشآت الأعمال، حيث يحقق دخلا إضافيا، وبدوره يقلل من الضغوط الاجتماعية والمشاكل الأسرية الناجمة من الفقر برفع مستوى معيشتها.
١٠. التمكين الاقتصادي يعزز دور المرأة في صنع القرار والمشاركة في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق مبدأ العدالة والمساواة والديمقراطية على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
١١. التمكين الاقتصادي يساعد المرأة في زيادة الثقة بنفسها والمطالبة في حقوقها المدنية والحقوق المتعلقة بحياتها الخاصة.^(٥)

المبحث الثاني: واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق.

يعد العمل أحد المتغيرات الرئيسية التي تحدث تحولاً ملموساً لمكانة المرأة في المجتمع، استناداً إلى اندماجها وحصولها على فرص العمل، حيث يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية محققاً أمنها الوظيفي والإنساني ويقلل من حدة التمايز الاجتماعي الذي تعاني منه نتيجة للأوضاع السياسية وتطبيقات سياسات التشغيل التلقائية والقيم والعادات. جميعها عوامل تحد من مكانة المرأة اقتصادياً^(٦). حيث أشار تقرير لمؤسسة "بوز أند كومباين" عن المرأة وعالم العمل عام ٢٠١٢ إلى أن زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد وسوق العمل تتجاوز فائدته العائدة على المرأة لتصل إلى المجتمع بأكمله، وأن زيادة مشاركة النساء في قوة العمل إلى حد المساواة مع الرجال قد يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج القومي إلى ٣٤٪.^(٧)

^(٥) هناء محمد حسين احمد، حسناء ناصر إبراهيم، واقع تمكين المرأة (دراسة فقهية اقتصادية)، مجلة نسق، م ٤٠، ع ٢٤، ٢٠٢٣، ص ٤١٠.

^(٦) وفاء جعفر المهداوي، زهراء محمد حسن، التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة ١١، ع ٣٨، ٢٠١٣، ص ٩٤.

^(٧) مايا مرسي، سياسات دعم دور المرأة المصرية في سوق العمل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري، ع ٩٨، ٢٠٢٢، ص ٦.

تتحكم في نمو وتوزيع القوى العاملة الأنثوية عوامل عديدة منها حجم السكان وتركيبهم والبيئة الجغرافية، إن حجم السكان يحدد حجم القوى العاملة وفعاليتهم الاقتصادية والاجتماعية، إذ بلغ عدد سكان العراق ٤١. ١٩٠. ٦٥٨ نسمة حسب تقديرات عام ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العراق ٥٣. ٢٩٨. مليون نسمة عام ٢٠٣٠ وإلى ٨١. ٤٩٠. مليون نسمة عام ٢٠٥٠. ويظهر الجدول أن عدد سكان العراق في سن العمل للأعمار ٦-١٥ سنة بلغ ٢١. ٥٢٥. ٧٥٩ نسمة لعام ٢٠١٨ وبنسبة ٥٦% من مجموع سكان العراق للعام نفسه، ارتفع إلى ٢٢. ٧٧٠. ٠٩ نسمة في عام ٢٠٢١ وبنسبة ٥٥% من المجموع الكلي لسكان العراق، حيث بلغ عدد الذكور منهم ١٠. ٧٦٥. ٢٨٣ نسمة، وعدد الإناث ١٠. ٧٦٠. ٤٧٦ نسمة، وبنسبة ٥٠% لكل من الذكور والإناث من مجموع سكان هذه الفئة العمرية، وارتفعت نسبة الإناث في سن العمل إلى ١١. ٦٠٨. ٢٧ نسمة وبنسبة ٩. ٥٠% من مجموع هذه الفئة العمرية حسب تقديرات عام ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يرتفع عدد الإناث في سن العمل إلى ٢٤. ٦١٤. ألف نسمة في عام ٢٠٥٠.^(٨)

جدول (١) عدد السكان في سن العمل ١٥ فأكثر في العراق حسب تقديرات ٢٠١٨ و ٢٠٢١

السنة	عدد السكان(نسمة)	الذكور	%	الإناث	%
2018	21.525.759	10.765.283	50	10.760.476	50
2021	22.770.09	11.161.82	49.1	11.608.27	50.9

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق ٢٠١٥ - ٢٠١٨، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، ٢٠١٨، ص ٥.

^(٨) بشرى رمضان ايسني، إميان كرمي عباس، القوى العاملة الأنثوية في العراق ودورها في التنمية، مجلة جامعة دهوك، م ٢٦، ع ١ (عدد خاص) (المؤتمر العلمي الرابع املوسوم "دور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المرأة وتمكينها"، ٢٠٢٣، ص ١١٦٤.

لمعرفة دور التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق للتخفيف من المشاكل المجتمعية سنأخذ مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة التي حددها صندوق الأمم المتحدة والتي هي: (٩)

أولاً: المساهمة الاقتصادية، مستوى البطالة، مستوى مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية، الدخل من دخول سوق العمل.

إن تحقيق المكاسب الاقتصادية للمرأة يتم عبر دمجها في النشاط الاقتصادي وزيادة مشاركتها في سوق العمل، ومساهمتها في المشاريع سواء كانت كبيرة أم صغيرة التي تؤدي إلى توفير دخل دائم للمرأة، مما يساهم في تجاوز وضعيتها كعالة على المجتمع، ويسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني. (١٠)

ولذلك تركز قضايا التمكين الاقتصادي للمرأة على آلية الاعتماد على الذات اقتصادياً من خلال خفض نسبة النساء العاطلات عن العمل وضمان تمكينهن في قطاع ريادة الأعمال. ونظام التطوير المهني يتناسب مع طبيعة المرأة بالإضافة إلى توفير بيئة عمل مناسبة تساعد على التوفيق بين مهامها المنزلية والعمل من خلال توفير دور الحضانة التي تساعد على تطوير وتفعيل الدور الاقتصادي للمرأة.

ونلاحظ في الجدول (٢)، ارتفاعاً طفيفاً في معدل النشاط الاقتصادي خلال سنتي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ مقارنة بالعام ٢٠١٤، حيث بلغ ٤٢.٧٪ في ٢٠١٤ وتراجع إلى ٣٩.٥٪ في عام ٢٠٢١، وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل مشاركة الذكور اقتصادياً من ٧٤.١٪ إلى ٨٦.٦٪، بينما استمرت نسبة مشاركة النساء النشاطات اقتصادياً إلى ما يقارب ١٣٪ وكان أعلى نسبة لها عام ٢٠١٦ حيث بلغت نسبة مشاركة ١٤.٦٪ وانخفضت مرة أخرى لتعود إلى ١٣.٤٪ في عام ٢٠٢١. لا يزال هناك فجوة كبيرة بين الجنسين نتيجة لانخفاض فرص العمالة للنساء، مما يؤثر سلباً على قدرتهن على كسب الرزق والاستقرار الاقتصادي.

(٩) أحلام العطا محمد عمر، التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية الابعاد والمعوقات، مجلة جامعة ام القرى للعلوم الاجتماعية، م١٢، ٢٤، ٢٠٢٠، ص٣٢.

(١٠) لنا محمد عبده الأغيري وآخرون، الأمل في خضم الصعوبات المستمرة.. تحقيق في التحديات التي تعوق فرص التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن، مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية، م١٣، ١٤، ٢٠٢٢، ص١٢٧.

ويعد معدل مشاركة المرأة العراقية في إجمالي القوى العاملة هي من أدنى المعدلات في العالم، حيث يبلغ ١٠.٦٪ من النساء في سن ١٥ سنة فما فوق، مقارنة ب ٦٨٪ من الرجال في نفس في أي فئة عمرية من ٤٥ الفئة العمرية، ولا تتجاوز نسبة المشاركة في القوى العاملة ١٧٪ النساء، مما يجعل العراق يحتل المرتبة ١٥٥ من بين ١٥٦ دولة في الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة^(١١)، لذلك نلاحظ ان معدلات البطالة التي تعد من أخطر المشاكل التي يعاني منها المجتمع، كونها السبب الأول في الكثير من الأمراض المجتمعية (الفقر والامية والعنف والقتل... الخ)، قد ارتفعت بعد عام ٢٠٠٣ حتى وصلت عام ٢٠٢١ إلى ١٦.٥٪، والذي يمثل القوى العاملة العاطلة عن العمل والتي تفسر أنه هناك عاطلا لكل خمسة أشخاص في قوة العمل، والذي فيه معدل بطالة الإناث قد بلغ (٢٨.٢٪) وهو ضعف معدل بطالة الذكور والبالغ (١٤.٧٪) مما يعني أن ٧٣.٤٪ من الإناث خارج القوى العاملة مقابل الذكور ٢٦.٣٪^(١٢) كما في موضح جدول (٢)، وأن ارتفاع معدلات البطالة لدى الإناث يدل على ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث في سن العمل وعلى أن فرص العمل تميل لصالح الذكور على حساب الإناث، الأمر الذي يعكس زيادة الفجوة الجنسانية في بطالة السكان في سن العمل، مما يعني ضعف مشاركة المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي، وأنه لا تزال المرأة تواجه تحديات كبيرة في المشاركة الاقتصادية نتيجة للقيود المجتمعية والاقتصادية التي تحول دون حصول البعض منهن على استقلاليتهن وتمتعهن بحقوقهن.

جدول (٢) معدل النشيطين اقتصاديا ومعدل البطالة حسب الجنس في العراق للسنوات ٢٠١٤ -

٢٠٢١

السنوات	معدل النشيطين اقتصاديا (%)			معدل البطالة (%)		
	الذكور %	الإناث %	المجموع %	الذكور %	الإناث %	المجموع %
2014	74 .1	13 .6	42 .7	8 .4	21 .9	10 .6

^(١١) منظمة العمل الدولية، الاستراتيجية الوطنية لمنع اللامساواة والحد منها في قطاع العمل في العراق، ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨، ص ٢٩.

^(١٢) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، مسح القوى العاملة في العراق لسنة ٢٠٢١، ص ٢.

10 .9	22 .2	8 .4	43.2	14.6	73 .4	2016
13 .8	31 .7	10 .7	42 .8	12 .6	72 .7	2017
13 .8	31 .0	10 .9	42 .8	13 .0	72 .7	2018
16 .5	28 .2	14.7	39 .5	13 .4	86 .6	2021

المصدر: بشرى رمضان ايسني، إميان كرمي عباس، القوى العاملة الأنتوية في العراق ودورها في التنمية، مجلة جامعة دهوك، م ٢٦، ع ١ عدد خاص المؤتمر العلمي الرابع الموسوم "دور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المرأة وتمكينها، ٢٠٢٣، ص ١١٤٦.

إن وجود تلك القدرات والمهارات في رأس المال البشري في العراق سواء للرجال أو النساء والذين يعانون من البطالة ولم تستند الحكومة منها، وهذا يُعدّ هدراً للثروات الاقتصادية. ويرى علم الاقتصاد العامل البشري عنصراً أساسياً في عملية الإنتاج، حيث يدرك أهميته في زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي، سواء من خلال العمل الفعلي أو من خلال التنظيم والإدارة. ويمثل دخول المرأة إلى سوق العمل ومشاركتها الفعّالة في عمليات الإنتاج دوراً حيوياً في تقليل معدلات البطالة والفقر، وبالتالي تقليل الفاقد من مواردنا الاقتصادية. وهذا يُبرز أهمية استثمار كافة القدرات والموارد المتاحة بشكل يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

تظهر نتائج مسح القوى العاملة لعام ٢٠٢١ واقعا مأساويا فيما يتعلق بالأجور، إذ يتقاضى ٤٠٪ من العاملين رواتب متدنية تبلغ ٢١٢٠ ديناراً في الساعة. ويلاحظ أن نسبة النساء اللاتي يحصلن على هذه الأجور المتدنية تبلغ ٢١٪ بينما تبلغ نسبة الرجال ٤٣٪. ويبين التقرير أيضاً أن أجور النساء في الساعة أقل بنسبة ١٨.٤٪ من أجور الرجال، مع مراعاة الاختلافات في العمر ومستويات التعليم.^(١٣)

تعاني المرأة في الريف من واقع اقتصادي صعب بسبب عملها في القطاع الزراعي، حيث يتميز هذا القطاع بانخفاض الأجور حيث يدار بشكل رئيسي من قبل القطاع الخاص. ويبدو أن العديد من

^(١٣) منظمة العمل الدولية، مصدر سابق، ص ٢٦-٢٧.

النساء العاملات في هذا القطاع اللاتي يعانين من الفقر يعملن لحسابهن الخاص ويكسبن لقمة عيشهن في أنشطة الكفاف. (١٤)

أصبحت أسواق العمل اليوم واقعا يعزز الفوارق الاجتماعية بدلا من تمكين المرأة اقتصاديا، بسبب انخفاض الأجور وانحياز بعض المهن والوظائف للرجال بدلا من النساء. ويرتبط وجود خاصية الأجر المنخفض بالنساء بعدم توفر المؤهلات الكافية للمرأة، بحيث يحصرها في حدود معينة في سوق العمل ويمنعها من تحسين فرص تطوير مهاراتها وقدراتها. وهذا الواقع يعزز دائرة الفقر المزمن ويمنع المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

ثانيا: الفرص المتاحة اقتصاديا، والتي تقيس نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة، نوعية الوظيفة التي تشغلها المرأة.

يعكس توزيع القوى العاملة قطاعيا تطور اقتصاد الدولة، ويعكس أيضا نمط الحياة في المجتمع وتحول نمط المعيشة والنشاط الاقتصادي التقليدي الذي يعتمد فيه السكان على قطاع الزراعة كوسيلة للعمل والدخل إلى الخدمات. يُلاحظ من تحليل بيانات الجدول (٣) أن معظم النساء العاملات يميلن إلى تركيز نشاطهن في قطاع الخدمات بنسبة ٧٣.١٪ من مجموع النساء العاملات، ثم الزراعة بنسبة ١٤.٤٪، وبعدها الصناعة بنسبة ١١.٧٪ لعام ٢٠٢١. ويبين الجدول (٣) زيادة نسبة العاملين في قطاع الخدمات مقارنة بسنة ٢٠١٩، مما يُشير إلى أن هذا القطاع هو المستخدم الأساسي لقوة العمل في العراق، خاصة أن أغلب العاملات فيهن يعملن في قطاع التعليم والصحة.

جدول (٣) التوزيع النسبي للعاملين حسب الجنس في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في العراق لعامي ٢٠١٩-٢٠٢١

الإناث %				الذكور %				السنة
غير مصنف	الزراعة	الصناعة	الخدمات	غير مصنف	الزراعة	الصناعة	الخدمات	

(١٤) استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص ٣٧.

201	56	26	18	-	69	8	23	-
9								
202	62.2	27.8	7.7	2.3	73.1	11.7	14.4	0.8
1								

المصدر: بشري رمضان ايسني، إميان كرمي عباس، القوى العاملة الانثوية في العراق ودورها في التنمية، مجلة جامعة دهوك، م ٢٦، ع ١ عدد خاص المؤتمر العلمي الرابع الموسوم "دور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المرأة وتمكينها، ٢٠٢٣، ص ١١٤٨.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن المرأة في العراق تفضل العمل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، نظراً لأنه يوفر أماناً وحماية بقوانين التقاعد والضمان الاجتماعي. وكانت نسبة العاملات في القطاع الحكومي عام ٢٠١١ تبلغ ٦٠٪ مقابل ٣٦٪ للرجال، بينما انخفض معدل مشاركتهن في القطاع الخاص إلى ٣٩٪ مقابل ٦٢٪ للرجال، ويعزى انخفاض مشاركة المرأة في القطاع الخاص كونها لا تمتلك المهارات وثقافة تكنولوجية وتعليم المطلوب أو قد تمتلكها بحدود^(١٥). وفي إحصائيات منشآت الصناعات الصغيرة للقطاع الخاص كانت مساهمة الإناث قليلة مقارنة بالرجال، إذ أغلبهن يعملن في صناعة المنتجات الغذائية التي تعتمد على المهارات البسيطة أو ما تعرف بأنها صناعات ذات تكنولوجيا المنخفضة أو المتوسطة، حيث بلغ عدد العاملات في الصناعة الغذائية ٢٤٠ عاملة ونسبة ٦٠.٩٪ من مجموع العدد الكلي للإناث والذي يبلغ ٣٩٤^(١٦). كما أظهرت نتائج مسح القوى العاملة الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء في العراق عام ٢٠٢١.

إن عمل المرأة على مستوى الأنشطة يختلف من نشاط إلى آخر، فينخفض دورها في بعض الأنشطة التي تعد طاردة لعمل المرأة منها نشاط التعدين والمقالع، البناء والتشييد، أما الأنشطة التي يتركز فيها عمل المرأة هي نشاط الزراعة والصيد، التعليم، ويوضح جدول (٤) الأربع مهن التي يهيمن عليها الذكور مقارنة بالإناث، وهي هيكل البناء وعمال المهن ذات الصلة في المرتبة الأولى بنسبة ١

^(١٥) وفاء جعفر المهداوي، زهراء محمد حسن، مصدر سابق، ص ٩٦.

^(١٦) مديرية الإحصاء الصناعي، إحصاءات المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لسنة ٢٠٢١، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، ص ١٣.

١٥.٠٪، عمال خدمات الحماية بنسبة ٩.٩٪، سائقي السيارات والشاحنات والدراجات النارية بنسبة ٩.١٪، مندوبي المبيعات بنسبة ٨.٩٪، في حين هناك ثلاث وظائف تهيمن عليها الإناث هي التعليم الابتدائي ورياض الأطفال المرتبة الاولى بنسبة ٢٠.٢٪، والتعليم الثانوي بنسبة ١٢.٢٪، وصناعة الملابس والمهن المرتبطة بها بنسبة ٤.٧٪.^(١٧)

جدول (٤) التوزيع النسبي لعمل الاناث والذكور حسب المهن لسنة ٢٠٢١

المهن	الذكور %	الإناث %
هيكل البناء والعاملين في المهن ذات الصلة	15.1	0.1
عمال خدمات الحماية	9.9	0.4
سائقي السيارات والعربات والدراجات النارية	9.1	0.0
البائعون في المحلات والمتاجر	8.9	1.4
معلمو المدارس الابتدائية ورياض الأطفال	1.8	20.2
معلمو التعليم الثانوي	2.4	12.2
عمال الملابس والحرف ذات الصلة	0.3	4.7

المصدر: بشرى رمضان ايسني، إيمان كرمي عباس، القوى العاملة الأنثوية في العراق ودورها في التنمية، مجلة جامعة دهوك، م ٢٦، ع ١ عدد خاص المؤتمر العلمي الرابع الموسوم "دور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المرأة وتمكينها، ٢٠٢٣، ص ١١٥٠.

لذلك إن تشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل يمثل جزءاً مهماً من جهود مكافحة الفقر ورفع المستوى المعاشي، حيث يسهم عمل المرأة في دعم ميزانية الأسرة التي تنتمي إليها، وخاصة في الحالات التي تعيل فيها المرأة الأسرة بشكل كلي أو جزئي. وهذا يسهم في تعزيز التنمية البشرية من خلال توفير

^(١٧) بشرى رمضان ايسني ، إيمان كرمي عباس، مصدر سابق، ص ١١٥٠.

الدخل وسبل العيش، والحد من مستويات الفقر. بالإضافة إلى ذلك، يعزز عمل المرأة من رأس المال البشري ويوسع فرصها وخياراتها من خلال تحسين صحتها ومستوى المعرفة والمهارات والوعي.

وتظهر قيمة العمل وصلته بالتنمية البشرية بشكل أكبر عندما يتم التعامل مع العمال بمساواة، بدون تمييز بين الجنسين في المناصب والأجور والمعاملة، وعندما يتم توفير بيئة عمل آمنة ومشجعة للجميع. إن مشاركة المرأة في سوق العمل وتمكينها اقتصادياً يساهم في تحويل دور المرأة من فئة المعالين إلى فئة المشاركين اقتصادياً، مما يعزز الأداء الاقتصادي ويساهم في تعزيز العملية التنموية في العراق، وبالتالي يساهم في رفاهية المجتمع والأفراد^(١٨). ومن المعلوم أن زيادة عدد العاملين من أفراد الأسرة يمكن أن يقلل من معدلات الفقر، حيث يمكن للأسر أن تكون أكثر استقلالية اقتصادياً عندما يكون هناك دخل إضافي من مشاركة النساء في سوق العمل. ولذلك فإن عمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تحسين مستوى معيشة الأسرة والحد من الفقر، خاصة في الأسر الكبيرة التي لا يكون فيها رب الأسرة هو المعيل الوحيد.

ثالثاً: المشاركة في اتخاذ القرار، الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات الاقتصادية

إن تمكين المرأة من المشاركة في العملية الاقتصادية والسياسية، يساهم في إقرار القوانين والتشريعات التي تخدم مصالحها بشكل أفضل، كما تزداد فرص تأثيرها في صنع القرار المتعلقة بها. ومع تزايد عدد النساء في المجتمع، تتحسن فرص تحقيق هذه النتيجة بشكل أكبر. وقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ أن السماح للمرأة بالمشاركة في رسم سياسات الدولة، حتى ولو في دور محدود، يغير التصورات المجتمعية لقدرتها على اتخاذ القرارات. ولذلك فإن تمكين المرأة وحضورها كطرف فاعل في المجالين السياسي والاقتصادي يعني تغيير الخيارات السياسية وزيادة مستوى تمثيلها في المؤسسات، وبالتالي تعزيز تنوع الأصوات وتحسين جودة القرارات.^(١٩)

وتشير نتائج مسح القوى العاملة إلى أن النساء يشكلن أقلية قليلة من العاملين في الوظائف الإدارية، حيث يمثلن ١٧.٥٪ فقط من تلك الأدوار، في حين يشكل الرجال ٨٢.٥٪. ورغم وجود نساء في

^(١٨) ابتسام عزيز علي، سلام جبار شهاب، مصدر سابق، ص ٥.

^(١٩) أحلام العطا محمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٨.

مناصب إدارية عليا، إلا أنهن يمثلن نسبة ضئيلة جداً من مناصب صنع القرار^(٢٠)، ويبقى الأمر مرتبطاً بالعادات والتقاليد والثقافة الذكورية، إلى جانب عدم اعتياد المجتمع على رؤية المرأة في مناصب صنع القرار، عوامل رئيسية في تقييد مشاركة المرأة في العملية السياسية. وكثيراً ما تستخدم حجج مختلفة، سواء حول الوضع الديني أو الأعراف، بهدف إضعاف مشاركة المرأة في هذه العملية. وعلى الرغم من أن الرجال يواجهون أيضاً تحديات في مجال الأداء السياسي، إلا أن المناقشات تركز عادة على مشاركة المرأة وتأثيرها في هذا المجال.

ولم تلتزم الأحزاب السياسية بتطوير كوادرها النسائية وتأهيلها لتولي المناصب القيادية. بل إن الكوادر النسائية عادة ما يتم إبعادها عن الدائرة الحزبية الرئيسية وعن اتخاذ القرارات المهمة^(٢١). وفي الأسرة أيضاً، يرتبط عمل المرأة ارتباطاً وثيقاً بمشاركتها في صنع القرار الأسري، حيث يرى البعض أن عمل المرأة يعني استقلالها وسيطرتها على الأسرة، وهو ما يعكس التحديات التي تواجهها المرأة في سعيها لتحقيق التمثيل والمشاركة الفعالة في الأسرة^(٢٢) والمجال السياسي والاقتصادي.

رابعاً: التعليم: نوعية التعليم، الفرص المتاحة لتطوير المرأة، نسبة التعليم للنساء.

تتسم مشكلة الأمية بضخامة التعقيد لأنها ترتبط بكثير من المشكلات الاقتصادية والصحية للسكان التي تؤثر بها، بحيث إن أي جهد يبذل للتغلب عليها سيساهم في تغلب على مشاكل المجتمعية الأخرى.

فالتعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع، وحق تكفله الدولة بالزامية التعليم في المرحلة الابتدائي، وتكفل الدولة محو الأمية، فالوضع التعليمي للفرد الذي يبلغ من العمر (١٠ سنوات فأكثر) في المناطق الحضرية لكلا الجنسين أعلى من المناطق الريفية وخاصة في التعليم الجامعي والدبلوم والثانوي، والفجوة بينهما واسعة، بينما في التعليم الابتدائي تقلصت الفجوة، أما بالنسبة للأمية فتظهر في الريف

^(٢٠) منظمة العمل الدولية، مصدر سابق، ص ٣٠

^(٢١) سندس عباس حسن، المشاركة السياسية للنساء في العراق الفرص والتحديات، معهد المرأة القيادية، بغداد، العراق، صفحات متفرقة.

^(٢٢) ابتسام عزيز علي، سلام جبار شهاب، التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية التحديات والتوجهات الاستراتيجية والمبادرات، سلسلة إصدارات مركز النبيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١، ص ٤.

أوسع من الحضر ولكلا الجنسين، حيث بلغت في المناطق الحضرية (١٢.٨٪) منهم (٧.٩٪) ذكور و(١٧.٧٪) إناث وفي المناطق الريفية (٢٠.٧٪) منهم (١٢.١٪) ذكور و(٢٩.٥٪) إناث. (٢٣) أظهرت بيانات مسح رصد وتقييم الفقر في العراق لسنة ٢٠١٧-٢٠١٨ ارتفاعاً في نسبة النساء الريفيات اللاتي يبلغن من العمر ١٠ سنوات فأكثر والمعرضات للأمية، حيث بلغت ٢٧.٣٪، مقارنة بنسبة النساء في المناطق الحضرية والتي بلغت ١٤.٧٪. كما أظهرت البيانات ارتفاعاً في نسبة النساء الريفيات اللواتي يعرفن القراءة والكتابة، حيث بلغت ٢٩.٨٪ مقارنة بالحضر بنسبة ١٩.٤٪. ويلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة النساء الريفيات في باقي مراحل التحصيل التعليمي مقارنة بنسبة النساء في المناطق الحضرية.

الجدول (٥) التحصيل التعليمي للنساء بعمر ١٠ سنوات فأكثر حسب البيئة لسنة ٢٠١٧-٢٠١٨

البيئة	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم	بكالوريوس وأكثر
حضر	14.7	19.4	32.2	14.4	7.6	4.6	7.0
ريف	27.3	29.8	29.3	7.9	2.8	1.2	1.8
اجمالي	17.9	22.0	31.4	12.8	6.4	3.7	5.8

المصدر: قسم احصاءات التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المرأة والرجل ٢٠٢١، العراق، ص ١٣.

حسب بيانات وزارة التربية ومديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي نلاحظ أن عدد مراكز محو الأمية في العراق للعام الدراسي (٢٠١٧ - ٢٠١٨) بلغ (٩٨٣) مركزاً، حيث كان عدد المراكز في الحضر (٥٠٦) مركزاً، أما عدد المراكز في الريف أقل من الحضر بلغ (٤٧٧) مركزاً، وفي العام الدراسي (٢٠١٨ - ٢٠١٩) نلاحظ ارتفاع عدد مراكز محو الأمية في العراق إلى (١٢٢٦) مركزاً بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية للبلد، أما في العام الدراسي (٢٠٢٠-٢٠١٩) انخفض العدد إلى ٧٩٢ مركزاً عما كان عليه في العام السابق، كما بلغ عدد الدارسين الملتحقين الكلي (٤٨٢٢٨) فرداً

^{٢٣} قسم احصاءات التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المرأة والرجل ٢٠٢١، العراق، ص ١٣.

منهم (٢٩٦٥٩) الإناث و(١٨٥٦٩) من الذكور. نلاحظ تزايد عدد مراكز محو الأمية، وتفق أعداد الإناث الدراسات مقارنة بالذكور، وهو مؤشر جيد يبين انحسار الأمية خاصة بين الإناث وتحسن في واقع التعليم في العراق.^(٢٤)

جدول (٦) عدد مراكز محو الأمية في العراق

السنوات	حضر	ريف	المجموع
2017-2018	506	477	983
2018-2019	676	550	1226
2019-2020	464	328	792

المصدر: قسم إحصاءات التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، ص ٣٧.

خامسا: الصحة، العناية الصحية ومعدل العمر المتوقع.

تحظى الرعاية الصحية بأهمية كبيرة في تمكين المرأة، فهي تساعدها على الحفاظ على صحتها وعافيتها؛ مما يجعلها قادرة على تحقيق إنتاجية عالية ومشاركة فعالة في سوق العمل والمجتمع بشكل عام. وتعتبر الرعاية الصحية الجيدة أساساً لتحسين جودة الحياة ورفاهية الأسرة، حيث تساهم في تخفيف الأعباء الصحية والنفسية عن المرأة وأسرته، مما يعزز من استقرارها الاقتصادي والاجتماعي. لذلك سعى النظام الصحي في العراق التي تحسين المؤشرات الصحية للأفراد المجتمع سواء كانوا نساء أو رجالاً، وذلك وفق الدستور العراقي وخاصة المادة (٣١) أولاً التي أكدت "بأن لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية وتعنى الدولة بالصحة العامة وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية"^(٢٥). ومن خلال مؤشر العمر المتوقع للحياة حسب بيانات وزارة الصحة، يمكن ملاحظة أن معدل العمر المتوقع عند الولادة في عام ٢٠٢٠ كان (٧١.٥) فيه

^(٢٤) الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التنمية البشرية، مصدر سابق، ص ٣٧.

^(٢٥) وفاء جعفر المهدي، زهراء محمد حسن، مصدر سابق، ص ٩٤.

الإناث (٧٢.٢) والذكور (٧٠.٩)، وأن ارتفاع العمر المتوقع عند الإناث مقارنة بالذكور يعكس تحسن الحالة الصحية في العراق مقارنة بالأعوام السابقة.^(٢٦)

ومن تحليلنا لمؤشرات التمكين الاقتصادي في العراق، يظهر أنه على الرغم من المكاسب التي تحققت على بعض الأصعدة، ولاسيما التعليم والرعاية الصحية ومعدلات البقاء على قيد الحياة والتمكين السياسي، فإن الفجوة الاقتصادية تظل دون تغيير، فما زالت المرأة تواجه التمييز وعدم المساواة. فقد احتل العراق مرتبة متدنية في مؤشر الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين بين الدول العربية، ويعكس هذا المؤشر التنمية البشرية من ثلاثة جوانب هي: الصحة الانجابية والتمكين، والوضع الاقتصادي. إذ احتل العراق المرتبة ١٤٥ من بين ١٩١ دولة بقيمة ٠.٥٥٨ عام ٢٠٢١ حيث تواجه النساء في العراق العديد من أوجه اللامساواة مقارنة بالرجال.^(٢٧) مما يدل على وجود تحديات كبيرة تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق ودورها في المجتمع والتي سوف نتطرق لها في المباحث اللاحقة، وأنه لا بد من تعزيز حقوق المرأة وتحسين فرصها في العمل والمشاركة السياسية وتوفير الرعاية الصحية الملائمة، كجزء من الجهود المستمرة لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في العراق، كما تتطلب وتحتاج هذه الجهود دعماً مستمراً وتعاوناً من القطاعين العام والخاص لضمان تحسين حياة المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً في البلاد.

المبحث الثالث: معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق وأهم السياسات والإجراءات الحكومية لتمكين المرأة.

أولاً: معوقات تمكين المرأة اقتصادياً في العراق.

لاحظنا أن مساهمة المرأة العراقية في سوق العمل متواضعة نظراً للفكرة السائدة أن الناتج الحدي للنساء أقل من تكلفة الحدية لعملهن، حيث تتأثر المشاركة الاقتصادية للمرأة بمجموعة من المحددات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والتمويلية.

١- المعوقات الاجتماعية:

^(٢٦) الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات التنمية البشرية، مصدر سابق، ص ١٥.

^(٢٧) منظمة العمل الدولية، مصدر سابق، ص ٢١.

تعاني المرأة العربية بشكل عام وفي العراق على وجه الخصوص من موروثات ثقافية واجتماعية تعرقل من دورها الاقتصادي في المجتمع، إذ أشارت العديد من الدراسات أن أهم الأسباب لعزوف المرأة العراقية للعمل في المشروعات الإنتاجية والصناعية هي تعود إلى اتجاهين هما: (٢٨)

- الاتجاه التقليدي المحافظ الذي يرى أن المرأة كائن ضعيف وأن وظيفتها الأساسية في تنظيم شؤون الأسرة فقط، لذا فإن دورها مقتصر على تربية الأولاد والاهتمام بالأسرة، وأن خروجها أو عملها خارج المنزل يعني الاختلاط بالرجال وهو أمر مناف للتعاليم الروحية والأعراف الاجتماعية.

- الاتجاه التحرري نسبياً الذي يعترف بدور المرأة وبحقها في العمل، وبأن هناك مهن تتناسب مع طبيعة المرأة مثل مهن الخياطة، والتعليم والتربية، بينما هناك أعمال لا يجوز للمرأة العمل بها، وذلك لأنها تتعارض مع طبيعتها ومع طبيعة التقاليد الاجتماعية الموروثة.

تعود الفجوات في المجالات التنموية إلى التمييز القائم على النوع الاجتماعي، حيث يجعل ذلك المرأة أكثر عرضة لتداعيات الفقر وصعوبة الوصول والسيطرة على الموارد، وضعف التمكين المعرفي والتعليمي، بالإضافة إلى مشكلة البطالة، هذا بالإضافة إلى قلة فرص وصولهن إلى مراكز صنع القرار في الوزارات ومؤسسات الدولة، مما يعزز من تقليل دورهن في صنع القرار والمشاركة في العملية السياسية والاجتماعية. كما تعاني المرأة الريفية من قلة الدعم المادي لتطوير قدراتها ومهاراتها، وهناك خلل كبير في توزيع الأدوار الاجتماعية والاقتصادية بين المرأة والرجل، مما يعكس تمييزاً واضحاً ضد المرأة. (٢٩)

تعاني المرأة الريفية من مشاكل كثيرة ناتجة عن تأثير المشكلات الحياتية في بيئتها الريفية، وتُعتبر هذه المشاكل أكثر وقعاً على المرأة الحضرية. على الرغم من تحملها مسؤوليات ومهام حياتية جسيمة، إذ تشمل النشاطات الزراعية والأسرية، إلا أنها تواجه ظروفاً بيئية معقدة تجعل من الصعب في بعض الأحيان توفير الحد الأدنى المطلوب للنهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي. نتيجة لهذه الظروف،

^{٢٨} ثائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، م ٢٤، ع ٢٤، ٢٠١٦، ص ٩٦١.

^{٢٩} هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الاستعراض الوطني المتعلق بتنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرون عام لجمهورية العراق، ٢٠١٩، ص ٧.

يجدر بالمرأة الريفية أحياناً بالعمل بدون أجر، مما يزيد من حدة الفقر ويترك تأثيرات نفسية كبيرة عليها. لذا، من الضروري توجيه الدعم والمساعدة لهذه الفئة، وتعزيز فرصهن للتمكين الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير الدعم المالي، وتعزيز التعليم والمهارات، وتحسين توزيع الأدوار والفرص بين الجنسين بما يعزز من مشاركتهن الفعالة في التنمية الشاملة.^(٣٠) بحسب بيانات مسح رصد وتقييم الفقر في العراق لسنة ٢٠١٨/٢٠١٧، فإن نسبة النساء اللاتي يتأسسن أسراً بلغت ٩.٩٪ في المناطق الحضرية، و١٠.٣٪ في المناطق الريفية، مما يشير إلى وجود تحديات وظروف مختلفة تواجههن في كل منطقة.^(٣١)

٢- المعوقات الاقتصادية:

إن تدني نسبة مساهمة المرأة العراقية في سوق العمل وغياب الأطر القانونية التي تحميها من التمييز في الأجور وخاصة في القطاع الخاص يزيد من الصعوبات التي تعترض مشاركة المرأة في قوة العمل، بل إن العاملات في القطاع الخاص لا يحظين بالمساواة التي يكفلها القانون في الأجور ولا يحظين بالمنافع الخاصة بهن كإجازات الأمومة والضمان الاجتماعي.^(٣٢)

أما أهم المعوقات الاقتصادية:^(٣٣)

- ١- تقييد حرية المرأة في ممارسة العمل التجاري الحر.
- ٢- ضعف الوعي الاقتصادي للمرأة.
- ٣- ضعف القدرات والمهارات الاقتصادية للمرأة.
- ٤- ضعف فرص التمويل للمشاريع الخاصة التي تنشئها المرأة.
- ٥- استهانة الرجال بقدرات المرأة في العمل وقدرتها على التفاوض واتخاذ القرارات الاقتصادية.

^{٣٠} قسم إحصاءات التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، واقع المرأة الريفية في العراق، العراق ٢٠١٩، ص ١-٢.

^{٣١} المصدر السابق، ص ٨.

^{٣٢} وفاء جعفر المهداوي، المرأة العراقية بين فقر الدخل وفقر التمكين، أعمال المؤتمر المركزي السنوي الثاني لبيت الحكمة "بناء المرأة. بناء العراق"، بيت الحكمة، بغداد، ط ١، ٢٠١١، ص ٥٤.

^{٣٣} أحلام العطا محمد عمر، مصدر سابق، ص ٣٤.

٦- أن العديد من الشركات في القطاع الخاص يقوم بممارسة التمييز ضد الموظفات أو عدم توظيفهن بسبب مسؤولياتهن في رعاية أسرهن وأطفالهن، فهو يرى أن الموظفة تمنع وفق قانون العمل في العراق بإجازة الأمومة أو إجازات أخرى وقتية.^(٣٤)

٤- المعوقات التمويلية والإدارية:

تعاني المرأة في العراق من مشاكل كبيرة في تمويل مشاريعها الخاصة وسياسات الإقراض المعقدة التي تميز بين الرجل والمرأة. وأن تعقيد تقديم الخدمات المالية التي تلبي حاجات المرأة العاملة وغير العاملة يعني إقصاء المرأة العاملة عن الاستمرار والتطوير وتوسيع فرصها الاقتصادية وفي عزل المرأة غير العاملة في بؤرة التقاليد والامية^(٣٥).

ويشير مؤشر المرأة والأعمال والتجارة، لعدم مشاركة المرأة بشكل كامل في أنشطة ريادة الأعمال، وذلك بسبب العقبات القانونية الإضافية التي تواجهها. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٣، حصل العراق على نتيجة منخفضة نسبياً فيما يتعلق بكون البيئة القانونية غير مواتية لمشاركة المرأة في الأعمال وريادة الأعمال، حيث جاء في الترتيب الـ ١٥ الأدنى على المستوى العالمي. وتشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من رائدات الأعمال في العراق لا تسجل أعمالهن، حيث يواجهن صعوبات عديدة عند تأسيس أعمالهن الخاصة، بما في ذلك صعوبة الحصول على قروض ومنح مالية، وضعف مستوى الشمول المالي والتمويل المقدم من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر. بالإضافة إلى ذلك، نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات مصرفية في العراق لا تتجاوز ١٣.٦٪، مما يعكس ضعف مستوى الشمول المالي للنساء مقارنة بالرجال الذين يبلغ مستوى شمولهم المالي ١٨٪^(٣٦)، لذا نجد أن النساء ما زلن يمثلن أقلية في ملكية المؤسسات وبنسبة (٥.١٪)^(٣٧)، وأن أكثر من نصف الشركات المملوكة للنساء (٥٧٪) تُدار من المنزل^(٣٨). وأن طلب وجود ضمانات مثل امتلاك المرأة

^(٣٤) مكتب الأمم المتحدة في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، التمكين الاقتصادي للمرأة دمج المرأة في الاقتصاد العراقي، ٢٠١١، ص ٨.

^(٣٥) لنا محمد عبده الأغيري وآخرون، مصدر سابق، ص ١٣٢.

^(٣٦) منظمة العمل الدولية، مصدر سابق، ص ٣٠.

^(٣٧) قسم احصاءات التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المرأة والرجل ٢٠٢١، العراق، ص ٤٤.

^(٣٨) منظمة العمل الدولية، مصدر سابق، ص ٤٠.

للأراضي واعقار لملك بيت او مدخرات مالية للحصول على قروض او سلف هو صعب على المرأة في المناطق الريفية والحضرية، إذ هي في الحقيقة لا تمتلك أي عقار خاص بها يمكن أن يعيها، حيث لا تشكل النساء مالكات الأراضي ومنازل سوى ١٧٪ من مجموع المالكين.^(٣٩)

إن الفقر والبطالة ونقص الفرص أمامها يجعلان امتلاكها لمشاريع صغيرة فكرة جذابة، على الرغم من تحفظات المجتمع حول دور المرأة في الاقتصاد. حيث توضح إحصاءات الفقر الحاجة الماسة لدعم الاقتصاد المحلي، إذ تعيش نسبة ٢٢.٧٪ من الأسر العراقية تحت خط الفقر الوطني، وتواجه المرأة صعوبات أكبر، إذ يكون متوسط دخل الأسر التي تعيها المرأة أقل من الأسر التي يعيها الرجل. بالنسبة للنساء ذوات الدخل المحدود أو بدون دخل، يكون التمويل الأصغر غالباً الخيار الوحيد لبدء عمل تجاري يساعدهن في دعم الأسر وتقادي الصعوبات الاجتماعية، خاصة في بيئات ما بعد الصراع مثل العراق، حيث يكون الحاجة الماسة إلى التمويل الأصغر نتيجة لانهاية البنية التحتية التقليدية. يعتبر التمويل الأصغر أداة قوية للتخفيف من حدة الفقر، حيث يمكن لأصحاب المشاريع الفقراء بدء أعمالهم التجارية، وتوسيعها، والادخار للمستقبل، وضمان استمرارية إيراداتهم. كما يساهم في توفير فرص عمل للآخرين وزيادة الاستقرار في المجتمع. في العراق، تعد المخاطر التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر منخفضة نسبياً بفضل استقرار الاقتصاد النقدي وثقافة السداد القوية. ومن خلال زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد، يمكن لأنشطة التمويل الأصغر أن تلعب دوراً مهماً في تنمية القطاع الخاص الضعيف حالياً في العراق، ويجب علينا أن نولي اهتماماً خاصاً للفئات الضعيفة من النساء اللاتي يجدن صعوبة في الوصول إلى سوق العمل أو إدارة الأعمال التجارية بسبب السن أو الإعاقة الجسدية أو الروابط الأسرية أو الصعوبات في اكتساب المهارات والتعليم اللازمين. وتكافح هؤلاء النساء للحصول على الموارد الكافية لرعاية أسرهن بمفردهن. في السياق العراقي، يتم وضع الأسر التي تعيها نساء بشكل عام في الفئة الأولى، والتي تشمل الأرمال والمطلقات والنساء اللاتي هجرهن أزواجهن أو انفصلوا عنهن. وعلى الرغم من أن النساء في هذه الفئة يعملن بمستوى أقل من الرجال، إلا أنهن على استعداد للعمل في قطاعات مختلفة من الاقتصاد. تميل هؤلاء النساء إلى شغل الوظائف التي لا تتطلب مؤهلات عالية، حيث يتحملن المسؤوليات الأسرية منذ الصغر، مما يجعل الوصول إلى التعليم العالي صعباً. ويرجع اختلاف مستوى التعليم

^(٣٩) ابتسام عزيز علي، سلام جبار شهاب، مصدر سابق، ص ٤.

بين النساء المعيلات ومعيلاتهن أساساً إلى الواجبات الأسرية. أظهرت دراسات عديدة أن النساء المعيلات للأسرة يُعدن في العموم أكثر عرضة للفقر من الرجال المعيلين للأسرة. وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للمرأة، فإن النساء المعيلات للأسرة اللواتي لا يتلقين دعماً مالياً من الذكور يُعدن أكثر فقراً من الرجال المعيلين للأسرة، وهن أيضاً أكثر عرضة للبطالة وتخفيضات في الإنفاق الاجتماعي والرعاية الاجتماعية^(٤٠). في السياق العراقي، تعتبر النساء المعيلات للأسرة أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي بسبب انخفاض مستويات الدخل الكلي، ففي عام ٢٠١٨ أكد الجهاز المركزي للإحصاء ان نسبة الأسر التي تعولها النساء بلغت نحو ١٠.٥٪ من مجموع سكان العراق بحيث بلغت نسبة الأسر في الحضر ١١.٤٪ وفي الريف ٧.٦٪^(٤١).

٥- المعوقات الشخصية:

على الرغم من اتفاق الباحثين على أن هناك معوقات للمشاركة الفعالة للمرأة في أنشطة المجتمع المختلفة، وأن تلك المعوقات دائماً ترتبط بعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، إلا أن هناك معوقات شخصية لدى المرأة وتصوراتها حول قدراتها وأدوارها، وهو ما يحول دون أن تستفيد من الفرص المتاحة أمامها للمشاركة الرسمية واكتساب الأدوار والمكانات القيادية ليست فقط التطوعية، وإنما الرسمية لأنه على الرغم مما أتاحتها القوانين والتشريعات من فرص المشاركة إلا أن المرأة لم تستفد منها على قدر توفرها، وهو يؤكد على فكرة التمكين والمساعدة الذاتية للحصول على تلك الفرص^(٤٢). وأهم المعوقات الشخصية هي:

- ١- ضعف وعي لدى المرأة بحقوقها داخل المجتمع.
- ٢- خوف المرأة من عدم قدرتها على التوفيق بين واجباتها الأسرية والتزاماتها الوظيفية.
- ٣- عدم شعور المرأة بأهمية مكانتها ودورها في تحقيق التنمية.
- ٤- خضوع المرأة لسلطة الذكور والقرارات التي يتخذونها بشأن تعليمها وعملها^(٤٣).

^(٤٠) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مصدر سابق، ص ١١.

^(٤١) هناء محمد حسين احمد، حسناء ناصر إبراهيم، مصدر سابق، ص ٤١٦.

^(٤٢) تائر رحيم كاظم، مصدر سابق، ص ٩٦٠.

^(٤٣) أحلام العطا محمد عمر، مصدر سابق، ص ٣٣.

٥- خوف النساء من تحمل المسؤوليات الاجتماعية وعدولهن عن القيام بمهام تتطلب الخروج من البيت والبقاء خارجه مدة طويلة وعدم الرغبة في الانضمام إلى المؤسسات الاجتماعية

٦- المعوقات القانونية:

إن دور الحكومات يكتسب أهمية بالغة في إقرار السياسات والقوانين التي تدعم حقوق المرأة وتعزز مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية، وتزيل العقبات التي تعيق تحقيق المساواة بين الرجال والنساء. ومع ذلك، لا يزال دور الحكومات في دعم المرأة للوصول إلى مراكز القيادة والسلطة التشريعية ضعيفاً، مما يتطلب تعزيز الجهود لتحقيق التوازن بين الجنسين في هذه الجوانب. وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية، فإن نسبة مشاركة المرأة فيها متدنية جداً، وتظل النساء عازقات عن الانتماء إلى الأحزاب السياسية، بينما تتجاهل الأحزاب أيضاً توجيه الجهود نحو جذب ودعم المرأة. وعلى الرغم من الحقوق التي يضمنها الدستور العراقي للمرأة، فالمادة (١٤) من الحقوق المدنية نصت على "أن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي". والمادة (٢٠) نصت على أن "للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح"، إلا أن هناك تناقضاً كبيراً بين القوانين والتطبيق الفعلي في الواقع، حيث لا تزال هناك تحديات اجتماعية وقانونية تعيق حقوق المرأة وتمنعها من الوصول إلى الفرص الاقتصادية والسياسية وتحقيق طموحاتها. إذ هيمنة الثقافة الأبوية وتفضيل الأدوار التقليدية للمرأة داخل المجتمع تسهم أيضاً في تقييد تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، كما يعتبر ضعف المنظمات النسائية والمجتمع المدني، وافتقار العديد من السياسات والخطط الحكومية إلى مؤشرات لقياس أثر وتقييم مشاركة المرأة في استعادة الاستقرار وتعزيز الأمن والسلام والمصالحة الاجتماعية، وضمان الحماية الكافية في النزاعات المسلحة. علاوة على ذلك، لا توجد خطط عمل وميزانيات وبرامج تنفيذ لوكالة واستراتيجيات، مما يعيق التنفيذ الفعال على أساس الالتزامات الوطنية والدولية. ويعتبر هذا النقص عائقاً أساسياً أمام ضمان حقوق المرأة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتوعوي.^(٤٤)

^(٤٤) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مصدر سابق، ص ٧.

ثانياً: السياسات والإجراءات الحكومية لتمكين المرأة اقتصادياً

تعزيز تمكين المرأة يمثل النهج الأساسي في تحقيق المساواة ويتصل هذا الهدف بحقوق الإنسان والعدالة والإنصاف. إنها استراتيجية ضرورية لتقليل الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص أوسع للتعليم، وتحسين النتائج الصحية، وتعزيز الاستقرار السياسي والديمقراطي. يعتبر الاستثمار في تمكين المرأة بجميع جوانبه مفتاحاً لبناء مجتمعات قوية وقادرة على التحمل، لأن الاستثمار في المرأة هو استثمار في مجتمعها وبلدها بأكمله.^(٤٥)

لذا أولت الحكومة العراقية بشكل كبير لتمكين المرأة وخاصة في الجانب الاقتصادي، كونه له دور كبير في معالجة العديد من المشاكل المجتمعية منها الفقر والبطالة، إذ تم وضع العديد من الاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بالمرأة في العراق منها:^(٤٦)

١. الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة (٢٠١٣-٢٠١٧)

٢. إستراتيجية النهوض بواقع المرأة العراقية (٢٠١٤-٢٠١٨):

٣. استراتيجية المرأة الريفية.

٤. الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، دمجت قضايا المرأة في استراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (٢٠١٤-٢٠١٨) وذلك بهدف تعزيز قدرات المرأة الفقيرة وتمكينها من خلال توفير القروض وسبل العيش الأخرى خاصة في المناطق الريفية. وكان من البرامج التي طبقت هي برنامج القضاء على الفقر ودعم الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي من خلال توفير البنى التحتية اللازمة، حيث تم منح قروض للنساء ضمن سياسات تخفيف الفقر، حيث بلغ عددها ١١٠٩٠ قرصاً في الفترة من ٢٠١٢/١٢/١ إلى ٢٠١٦/١٢/٢٧، وتم منح قروض للمشاريع الصغيرة والمدرة للدخل بمبلغ ٢٤٠٣٣ قرصاً، وكذلك للخدمات الصناعية بمبلغ ٣٧٠ قرصاً، وللتأهيل الاجتماعي بمبلغ ٣٨٨ قرصاً. ومن أجل تطوير الإنتاجية الزراعية والرعاية الاجتماعية للمرأة الريفية، قامت وزارة العمل والشؤون

^(٤٥) حازم حسنين، التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والتحديات والآليات، ورقة بحثية ضمن الأعمال الفائزة في مسابقة دام للأبحاث والدراسات، مركز التنمية والدعم والإعلام، ٢٠٢٣، ص ١٠.

^(٤٦) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مصدر سابق، ص ٦٤.

الاجتماعية بإجراء ٤٥٠٠ معاملة في بغداد والمحافظات بالتعاون مع البنك التعاوني الزراعي في إطار برنامج تنمية المرأة الريفية، مما سمح للمستفيدات بالحصول على قروض بمبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي لتأسيس مشاريعهن. كما سعت الحكومة إلى تسويق منتجاتهن وتقديم الرعاية الصحية الكافية لهن، وتمثل الرعاية الصحية النفسية للنساء من أولويات السياسات الصحية لتوفير الدعم النفسي والتأهيل للتكيف مع الضغوطات والاضطرابات النفسية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لضمان التأهيل والتكيف الطبيعي مع الحياة، كما قامت الحكومة بتأهيل النساء أو إعادة تأهيلهن وتدريبهن على تقنيات زيادة الإنتاج الزراعي والتي من المؤمل أن تكون نسبة الاستفادة من هذا المشروع ٤٠٪ من الأسر التي ترتبط معيشتها مباشرة بهذا البرنامج ومن المنح المقدمة للأسر التي تترأسها نساء في إطاره والبالغ عددها (١٨٠٠) أسرة.^(٤٧)

٥. سعت الحكومة ان تنفذ الاهداف الخمسة لتمكين المرأة المتمثلة (تمكين المرأة علميا ومعرفيا، تمكين المرأة اقتصاديا، تمكين المرأة صحيا، تمكين المرأة في المناطق المحررة، وتوسيع مشاركة المرأة في القطاع الخاص) في خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢). لذا هي تركز على توسيع مشاركة المرأة في القطاعات الحيوية مثل السياسة والاقتصاد والحياة العامة وتعزيز حقوق المرأة في الموارد الاقتصادية والملكية والتصرف في الأراضي والموارد الطبيعية.

٥- الاستراتيجية الوطنية لمنع اللامساواة والحد منها في قطاع العمل في العراق (٢٠٢٤-٢٠٢٨): تعد هذه الاستراتيجية من الاستراتيجيات المهمة والحديثة، التي يبني عليها العديد من الطموحات لتقليل الفوارق بين الجنسين في العمل وتحقيق التمكين للمرأة في العراق في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في العمل، فحسب الرؤية الاستراتيجية "تحو بيئة عمل لائقة وتكافؤ في الفرص والمعاملة للجميع"، إن هناك مجموعة من المحاور والأهداف التي سيكون لها دور في حد من حالة اللامساواة بين الجنسين، وأهم المحاور والأهداف التي وضعتها الاستراتيجية، هي كما موضحة في الشكل (١).

^{٤٧} هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مصدر سابق، ص ٨.

الأهداف والغايات الاستراتيجية

المحور (1):	الغاية الاستراتيجية:	هدف
خلق فرص العمل	زيادة فرص العمل وإمكانية الوصول إليها من قبل النساء والشباب والفئات الضعيفة الأخرى	هدف 1 توجيه الموارد الاقتصادية صوب الأنشطة ذات الأسلوب كثيف العمل/ برامج الأشغال العامة على المستوى الوطني
		هدف 2 الانتقال العادل لتقليل آثار التغيرات البيئية على العمالة وتسخير الإمكانيات لخلق عمل لائق في اقتصاد أكثر اخضراراً
		هدف 3 التوسع في المشاريع والمؤسسات الميكروية والصغيرة والمتوسطة باعتبارها مولدة لفرص العمل
		هدف 4 انتاج تدابير مؤيدة للفقراء لتوزيع الدخل
		هدف 5 دعم عملية صنع السياسات والرصد
المحور (2):	الغاية الاستراتيجية:	هدف
التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة	تعزيز تكافؤ الفرص في الوصول الى التعليم الجيد والتدريب والمهارات الملائمة	هدف 1 زيادة شمولية النظام التعليمي للفئات الضعيفة
		هدف 2 تقديم الحلول لتحسين المهارات وفرص التعلم مدى الحياة والاعتراف بها للفئات الضعيفة
		هدف 3 تعزيز التعلم الرقمي والريادي العادل
		هدف 4 موازنة النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل
المحور (3):	الغاية الاستراتيجية:	هدف
حماية حقوق العمال	ضمان الحماية الكافية لجميع العمال	هدف 1 شمولية التغطية القانونية للجميع
		هدف 2 الامتثال الفعال للقوانين واللوائح الخاصة بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في كافة القطاعات
		هدف 3 حماية الأجور لتكون قائمة على الأدلة واحتياجات العمال والظروف الاقتصادية
		هدف 4 تعزيز الحوار الاجتماعي ودعم الشركاء الاجتماعيين في التفاوض الجماعي
المحور (4):	الغاية الاستراتيجية:	هدف
الانتقال الى الاقتصاد المنظم	تسريع الانتقال الى الاقتصاد المنظم	هدف 1 حماية العاملين في الاقتصاد غير المنظم
		هدف 2 تعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على الانتقال الى الاقتصاد المنظم من خلال برامج سوق العمل المتنوعة وبرامج التمويل
		هدف 3 تنفيذ القوانين واللوائح المساندة
المحور (5):	الغاية الاستراتيجية:	هدف
الحماية الاجتماعية	تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة	هدف 1 توفير الحماية وفق إطار أراضيات الحماية الاجتماعية
		هدف 2 دعم توسيع نطاق الحماية الاجتماعية
المحور (6):	الغاية الاستراتيجية:	هدف
المساواة بين الجنسين وعدم التمييز	تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الفرص والمعاملة والاندماج في سوق العمل	هدف 1 تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة
		هدف 2 حماية المرأة في سوق العمل

المصدر: منظمة العمل الدولية، الاستراتيجية الوطنية لمنع اللامساواة والحد منها في قطاع العمل في العراق ٢٠٢٤-٢٠٢٨، ص ٨٧.

اما المنظمات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، فكان لها أيضا دور كبير في إقامة العديد من المشاريع التي أنشأت لتمكين المرأة العراقية اقتصاديا. فقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بإعداد ٣٠٠ مشروع بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والمنظمات الحكومية والمنظمات المجتمعية، نفذت ٣٣٪ في المناطق الريفية و٦٧٪ منها في المناطق الحضرية أو مناطق الحضرية الريفية المختلطة، وإن ارتفاع نسبة التنفيذ في تلك المناطق لسهولة الوصول إلى المستفيدات كون تلك المناطق هي أقل تشددا في القضايا الاجتماعية التقليدية، أما أكثر الفئات النسوية المستفيدة

من المشاريع المقامة هن الأرامل والمطلقات، أما المشاريع غالباً ماكانت الخياطة، تصفيف الشعر، الحياكة، الأعمال اليدوية.^(٤٨)

على الرغم من تلك الجهود التي تعكس التزام الحكومة بتحقيق التنمية الشاملة وتحسين وضع المرأة وتمكينها اقتصادياً خاصة في المجالات الزراعية والاجتماعية في الريف، إلا أن أغلب أهداف تلك الاستراتيجيات لم تنفذ بالمستوى المطلوب نظراً للظروف الأمنية والاقتصادية التي مر بها العراق خلال تلك الفترة، كما أن تلك الاستراتيجيات التي دعمت الأرياف كانت غير كافية لحل مشكلة الفقر بين النساء على وجه التحديد، مما يستدعي مزيداً من الجهود لتخفيفها.

الاستنتاجات:

١. كما لاحظنا من خلال مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة أن هناك تفاوت كبير بين الإناث والذكور في مدى مشاركتهن في العمل ومعدلات البطالة، وانخفاض مساهمتها في القطاع الخاص.
٢. تشكل المرأة في العراق ما يقارب نصف المجتمع، لكن إسهاماتها في النشاط الاقتصادي لاتزال قليلة، إذ تشكل نسبة مشاركة الإناث في العمل ١٣.٦٪ من القوى العاملة في سن العمل مقابل ٧٤.١٪ من الذكور لعام ٢٠١٤، وانخفضت تلك النسب الى ١٣.٤٪ للإناث مقابل ٦٨.٦٪ من الذكور لعام ٢٠٢١ في العراق، ويظهر بذلك وجود فجوة كبيرة في النوع الاجتماعي على مستوى المشاركة في القوى العاملة، وهذه الفجوة انعكست بشكل بطالة حيث ارتفعت معدل بطالة الإناث من ٢١.٩٪ عام ٢٠١٤ إلى ٢٨.٢٪ عام ٢٠٢١.
٣. إن التوزيع غير المتساوي للأجور كان أحد الأسباب التي أدت إلى ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل حيث نسبة النساء اللاتي يحصلن على أجور منخفضة (٢١٢٠ ديناراً في الساعة) حوالي ٢١٪، بينما تبلغ نسبة الرجال الذين يحصلون على نفس الأجور ٤٣٪.
٤. يواجه التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق العديد من المعوقات التي تؤثر بشكل كبير على المرأة ويتطلب جهوداً كبيرة ومتكاملة من جميع الجوانب منها: المعوقات الاجتماعية، والمعوقات التمويلية والإدارية، والمعوقات الاقتصادية، والمعوقات القانونية، وأخيراً المعوقات الشخصية.

^{٤٨} هناء محمد حسين أحمد، حسناء ناصر إبراهيم، مصدر سابق، ص ٤١٧.

٥. سعت الحكومة إلى تمكين المرأة بشكل كبير عبر وضع العديد من السياسات والاستراتيجيات التي تسهم في رفع المستوى المعاشي وتحقيق المساواة وتوفير فرص للتعليم، وتحسين الوضع الصحي. كما أولت الحكومة اهتماماً أكبر لتمكين المرأة اقتصادياً كونه له دور كبير في معالجة العديد من المشاكل المجتمعية مثل الفقر والبطالة، إلا العديد من تلك السياسات والاستراتيجيات والمبادرات غير الحكومية لم تكن بالمستوى المطلوب ولم تحقق النتائج المرجوة؛ لذا نأمل أن تكون الاستراتيجية الوطنية لمنع اللامساواة والحد منها في قطاع العمل في العراق (٢٠٢٤-٢٠٢٨) التي بدأ التنفيذ لها، أن تكون ناجحة في تحقيق الأهداف التي وضعتها، وهذه الاستراتيجية تعتبر جزءاً مهماً من جهود تعزيز تمكين المرأة والعمل على تقليل الفجوات الاقتصادية في العمل.

التوصيات:

١. نظراً للأهمية الكبيرة لتمكين المرأة اقتصادياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي مراجعة سياسات الإقراض والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي تديرها النساء بهدف تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين.
٢. إقامة برامج تدريبية وتوعوية في المجتمع، فالبرامج التدريبية تهدف إلى زيادة الثقة بأنفسهن والوعي بأهميتهن بالمجتمع سواء كقيادات في الإدارة سواء داخل البيت أو خارجه، ما يساهم ذلك في مشاركة المرأة بفاعلية بمختلف مجالات الحياة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، أما إقامة البرامج التوعوية فهي تهدف إلى توعية المجتمع بأهمية دور المرأة وتطوير قدراتها الإدارية، فهي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تقدم المجتمعات وتحقيق أهدافها.
٣. من التدابير المهمة لزيادة الفرص الاقتصادية للمرأة هو التدريب المهني الذي يوفر المهارات والمعارف والقدرات الضرورية للعمل في مهنة محددة أو مجموعة من المهن المترابطة مثل الأعمال اليدوية المنزلية (التطريز، والخياطة، الطهي، السكرتارية... الخ).
٤. يجب تعزيز دخل المرأة المعيلة خاصة في المناطق الريفية والمساهمة في عملية التنمية، حيث إنها ليست مجرد وسيلة لزيادة الإنتاج أو زيادة في الدخل، بل تشمل تغييراً هيكلياً في الاقتصاد. إذ يتضمن تقديم المساعدات للفئات الفقيرة لدمج أنفسهم في العملية الاقتصادية، من خلال زيادة فرص وصولهم إلى الأراضي عن طريق استصلاحها وتقديم الدعم للفلاحين في العراق.

٥. تعد المرأة عنصرا أساسيا في عملية التنمية الشاملة، لذا يجب أن نوليها الاهتمام اللازم ونمنحها الدعم الكافي من خلال توفير الخدمات المالية وغير المالية، ويتطلب ذلك تعاوننا بين الحكومة ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والدول المانحة، كلاً وفق اختصاصه.

٦. لتحقيق لتمكين الاقتصادي للمرأة، لا بد من خلق بيئة تمكينية مشجعة لعمل عبر مراجعة كافة التشريعات والأطر القانونية والتمويلية والممارسات الاجتماعية التي تقيد عمل المرأة وتحديد الآليات التي تمكنها اقتصاديا، سواء في الريف أو الحضر، مع تنسيق الجهود الحكومية والمشاريع والاستراتيجيات المعدة لتمكين المرأة ومتابعة تنفيذها.

المصادر والمراجع:

١. ابتسام عزيز علي، سلام جبار شهاب، التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية التحديات والتوجهات الاستراتيجية والمبادرات، سلسلة إصدارات مركز البين للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١.
٢. أحلام العطا محمد عمر، التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية الابعاد والمعوقات، مجلة جامعة ام القرى للعلوم الاجتماعية، م١٢، ع٢٤، ٢٠٢٠.
٣. استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، ٢٠١٨-٢٠٢٢.
٤. بشرى رمضان ايسني، إميان كرمي عباس، القوى العاملة الانثوية في العراق ودورها في التنمية، مجلة جامعة دهوك، م٢٦، ع١، عدد خاص للمؤتمر العلمي الرابع الموسوم "دور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المرأة وتمكينها، ٢٠٢٣.
٥. نائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، م٢٤، ع٢٤، ٢٠١٦.
٦. جهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، مسح القوى العاملة في العراق لسنة ٢٠٢١.
٧. خديجة فور، فاطمة يحيوي، زهرة قايدي، التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض دول المغرب العربي، بحث منشور في كتاب مؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة، ٢٠٢١.
٨. حازم حسانين، التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والتحديات والآليات، ورقة بحثية ضمن الأعمال الفائزة في مسابقة دام للأبحاث والدراسات، مركز التنمية والدعم والإعلام، ٢٠٢٣.

٩. سندس عباس حسن، المشاركة السياسية للنساء في العراق الفرص والتحديات، سندس عباس حسن، المشاركة السياسية للنساء في العراق الفرص والتحديات، معهد المرأة القيادية، بغداد، العراق.
١٠. قسم إحصاءات التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، واقع المرأة الريفية في العراق، العراق، ٢٠١٩.
١١. قسم إحصاءات التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المرأة والرجل ٢٠٢١، العراق.
١٢. لينا محمد عبده الاغيري، أنور حسن عبد الله عثمان، عزمان محمد عمر، الأمل في خضم الصعوبات المستمرة.. تحقيق في التحديات التي تعوق فرص التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن، مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية، م ١٣، ع ١٤، ٢٠٢٢.
١٣. مايا مرسي، سياسات دعم دور المرأة المصرية في سوق العمل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري، ع ٩٨، ٢٠٢٢.
١٤. مثيرة سلامة، ايمان ببة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع ٣، ٢٠١٣.
١٥. مديرية الإحصاء الصناعي، إحصاءات المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لسنة ٢٠٢١، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق.
١٦. مكتب الأمم المتحدة في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، التمكين الاقتصادي للمرأة دمج المرأة في الاقتصاد العراقي، ٢٠١١.
١٧. منظمة العمل الدولية، الاستراتيجية الوطنية لمنع اللامساواة والحد منها في قطاع العمل في العراق، ٢٠٢٤-٢٠٢٨.
١٨. هدى إبراهيم أحمد هلال، تمكين المرأة اقتصاديا.. توجه متجدد نحو التنمية المستدامة، مها رضوان محمد مصطفى، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس، ٢٠٢٢.
١٩. هناء محمد حسين أحمد، حسناء ناصر إبراهيم، واقع تمكين المرأة (دراسة فقهية اقتصادية)، مجلة نسق، م ٤٠، ع ٢٤، ٢٠٢٣.
٢٠. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الاستعراض الوطني المتعلق بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما لجمهورية العراق، ٢٠١٩.

٢١. وفاء جعفر المهداوي، المرأة العراقية بين فقر الدخل وفقر التمكين، أعمال المؤتمر المركزي السنوي الثاني لبيت الحكمة "بناء المرأة. بناء العراق"، بيت الحكمة، بغداد، ط١، ٢٠١١.
٢٢. وفاء جعفر المهداوي، زهراء محمد حسن، التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة ١١، ع ٣٨، ٢٠١٣.